

محنة أبي الوليد

ابن رشد الحفيد

محمد بنشريفة

لقد نظمت خلال الأعوام والأسابيع الأخيرة ندوات متعددة حول أبي الوليد ابن رشد الحفيد وذلك إما بمناسبة مرور ثمانية قرون على وفاته حسب التقويم الهجري أو بمناسبة قرب مرورها حسب التقويم الميلادي ؛ فمن الندوات الأولى ندوة كلية الآداب بالرباط في أبريل 1978 ومهرجان ابن رشد بالجزائر في نوفمبر 1978. ومن الثانية الكتاب التذكاري الذي أصدرته لجنة الفلسفة بالمجلس الأعلى للثقافة في مصر عام 1993، وملتقى ابن رشد السنوي الأول الذي تم بمرسيليا في نوفمبر الماضي بتعاون بين معهد العالم العربي وبلدية المدينة المذكورة. ثم الندوة التي دعت إليها المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية بالكويت في أواخر الشهر الماضي، وقد دعت إلى هذه الندوة التي دعي إليها من المغرب أيضا الزميل السيد محمد علال سيناصر والأستاذ السيد محمد حجي،

وقد تمت فيها دراسة وتحقيقا لنصوص جديدة حول أبي الوليد ابن رشد الحفيد، وقد نشر بهذه المناسبة بعض تواليف ابن رشد التي لم يسبق نشرها وأعيد نشر بعضها الآخر، ومنها ما طبع في أكثر من جهة ككتاب «الكليات» الذي طبع أول مرة بالتصوير في العرائش سنة 1939 ثم طبع أخيرا في الجزائر واسبانيا، كما تكرر طبع عدد من مؤلفات ابن رشد وحقق بعضها من لدن أكثر من محقق، أما الدراسات والمقالات حول ابن رشد بمختلف اللغات فلا تستوفيها إلا الفهارس الموسعة والبيبلوغرافيات المفصلة.

ومع هذا كله فإن سيرة ابن رشد ما تزال في حاجة إلى البحث والدراسة والكشف والإبانة، وذلك أن الذين ترجموا له من الأقدمين كابن الأثير وابن عبد الملك وغيرهما لا يذكرون من تواريخ حياته الطويلة العريضة إلا تاريخين اثنين هما تاريخ ولادته سنة 520 هـ وتاريخ وفاته 595 هـ أما ما بين هذين التاريخين وهو 75 سنة فلا يذكرون منها شيئا على وجه التفصيل، وإنما يشيرون إلى أنها كانت سنوات حافلة بالتعلم والتعليم والتأليف والتطبيب، فقد قرأ خلالها العلوم الإسلامية على والده وعلى شيوخ العصر يومئذ كابن بشكوال وعبد الملك ابن مسرة وغيرهما، ودَرس علوم الأوائل من طب وحكمة على عبد الملك ابن جريول البلنسي وأحمد بن هارون الترجالي وغيرهما، ثم نهض هو بعد ذلك بالتعليم والتدريس فدرّس الفقه والأصول وعلم الكلام وغير ذلك. وقد مضت السنون السبعون منذ عَقَلَ، أي من حياته إلى مماته، بين تعلم وتعليم وتأليف، يقول ابن الأثير: «وعني بالعلم من صغره إلى كبره حتى حكي عنه أنه لم يدع النظر ولا القراءة مُنذ عقل إلا ليلة وفاة أبيه وليلة بنائه على أهله، وأنه سَوَدَ فيما صنف، وقَيّد وألّف، وهذّب واختصر، نحو من عشرة آلاف ورقة».

وقد أسندت إليه خلال هذا العمر الطويل خطط ووظائف متعددة كالقضاء في اشبيلية وقرطبة والتطبيب في دار الخلافة بمراكش والشورى والفتوى وأمور الدنيا والدين كشأن جده وأبيه فكان - كما يقول ابن الأبار - «يفزع إلى فتواه في الطب كما يفزع إلى فتواه في الفقه».

وإذا كان أصحاب كتب التراجم قد غفلوا أو أغفلوا تواريخ مراحل حياة ابن رشد وسنوات وظائفه فإن من حسن الحظ أن ابن رشد أشار إلى بعض الأحداث في كتبه، وذكر بعض التواريخ فيها وكان ينص في آخرها على تاريخ الفراغ من تأليفها.

وأقدم التواريخ الموجودة في كتبه هو المذكور في كتاب «تلخيص السماء والعالم»، وذلك عند الاستدلال على كروية الأرض بظهور بعض الكواكب والنجوم في جهة وغيابها في جهة أخرى قال : «وسهيل لا يظهر في بلادنا هذه التي هي جزيرة الأندلس إلا ما يحكى أنه يظهر في الجبل المعروف فيها بجبل سهيل وهو (أي سهيل) يظهر في بلاد البربر خلف البحر الذي بيننا وبينهم المسمى بالزقاق، وقد عاينت بمراكش في عام ثمانية وأربعين وخمسمائة كوكبا لا يظهر من هذه البلاد، وذلك على الجبل المعروف بجبل دَرَن فزعموا أنه سهيل».

ويبدو هذا التاريخ مبكرا، وأكاد أقول غريبا لأن ابن رشد كان ما يزال في العام الثامن أو السابع والعشرين من عمره وكان والده قاضي الجماعة بقرطبة ما يزال حيا، فقد كانت وفاته في سنة 563 هـ.

فهل يكون وجود ابن رشد وقتئذ بمراكش ضمن وفد من الوفود الأندلسية الواردة على عبد المومن في هذا التاريخ وما بعده، وقد تحدث ابن صاحب

الصلاة على وفادة أهل قرطبة برئاسة قاضيهم على الخليفة المذكور ولكنه لم يسمه، فهل هو أبو القاسم أحمد ابن رشد والد أبي الوليد ؟

وأغلب الظن أن وجوده بمراكش في التاريخ المذكور كان من أجل الانخراط في نظام الموحدين أو الأمر العزيز كما كان يسمى، وقد ألف في هذا التاريخ تأليفين أحدهما حكى فيه كيف دخل في الأمر العزيز والثاني شرح فيه العقيدة الحمرانية إسهاماً منه كغيره في شرح رسائل المهدي أو تدارس ما سمي بعلوم المهدي.

وقد ذهب رينان إلى أن وجود ابن رشد في مراكش عام 548 هـ ربما كان باستدعاء عبد المومن إياه ليستعين به على تنظيم المدارس التي أنشأها في مراكش، والمعروف أن عبد المومن استعان في ذلك برجلين هما أبو الحسن نجبة وأبو بكر الحصار، ومهما يكن من أمر فإننا نجد ابن رشد بعد أربع سنوات من هذا التاريخ المذكور يشرع في التأليف، ومن حسن الحظ أنه كان يؤرخ الانتهاء من كل تأليف يؤلفه.

والتواريخ التي توجد في نهايات مؤلفاته هي 552 هـ، 553 هـ، 554 هـ، 556 هـ، 557 هـ، 560 هـ، 561 هـ، 563 هـ، 565 هـ، 566 هـ، 567 هـ، 568 هـ، 569 هـ، 570 هـ، 571 هـ، 574 هـ، 575 هـ، 577 هـ، 579 هـ، 584 هـ، 586 هـ، 588 هـ، 589 هـ، 591 هـ، 592 هـ.

وقد ألف أكثر من تأليف في سنوات : 563، 565، 567، 569، 574،

ومن هذا يبدو أن ابن رشد ظل منكبا على التأليف طوال أربعين سنة بدون توقف ولا انقطاع، وهذا ما يفسر ضخامة أعماله، حكى الشيخ محيي الدين ابن عربي أنه لما توفي ابن رشد وجعل التابوت الذي فيه رفاتة على الدابة جعلت تأليفه تعادله من الجانب الآخر فقليل في ذلك :

هذا الإمام وهذه أعماله يا ليت شعري هل أتت أعماله

وكان مع انكبابه على التأليف يتقلد خطة القضاء في إشبيلية عاصمة الأندلس في عهد الموحدين ثم في قرطبة عاصمة الخلافة الأموية، كما أنه كان مستشارا وطيبا لدى الخليفة يوسف بن عبد المومن.

فقد ذكر ابن عبد الملك المراكشي أن ابن رشد استقضى بإشبيلية ثم بقرطبة هكذا بدون تاريخ، ولكن ابن رشد يذكر في تأليفه «تلخيص كتاب الحيوان» أنه فرغ منه بإشبيلية في صفر من سنة 565 هـ وأشار فيه إلى أنه ألفه وهو بعيد عن كتبه التي بقيت في قرطبة كما أنه تحدث في كتابه «تلخيص الآثار العلوية» الذي ألفه أيضا بإشبيلية عن الزلزلة الحادثة بقرطبة وجهاتها، قال : «وكانت تلك الزلزلة، أعظم ما كانت بقرطبة وأحوازها، ولم أشاهد أنا فيها الزلزال العظيم الذي أصيبت به الناس فيها لأنني كنت بإشبيلية في ذلك الوقت ولكني وصلت إليها بقرب من ذلك الوقت». وتحدث عنها بأكثر من هذا في كتابه «جوامع الآثار العلوية». وكان حديثه عن هذه الزلزلة متفقا في التاريخ والوصف مع ما ورد في كتاب «المنن بالإمامة» لابن صاحب الصلاة.

وفي أواخر سنة 567 هـ رجع ابن رشد إلى قرطبة، وخلفه في حُطّة القضاء بإشبيلية أبو القاسم أحمد بن محمد الحوفي، وقد ذهب بعض الدارسين

إلى أنه عاد إلى قرطبة بصفته قاضيا لها ولكن بعض القرائن تدل على أنه عاد إليها ليتفرغ إلى تلبية رغبة الخليفة يوسف بن عبد المومن في تلخيص كتب الحكيم أرسطو تلخيصا يوضح غوامضها ويقرب أغراضها، وذلك بعد اجتماع ابن رشد بهذا الخليفة وهو الاجتماع الذي ذكره المراكشي في «المعجب» دون أن يحدد زمانه ولا مكانه، ويبدو أنه تم بإشبيلية سنة 567 هـ في أول إقامة الخليفة المذكور بهذه المدينة، وهي إقامة طالت خمس سنوات تقريبا، ومما يدل على هذا أن عددا كبيرا من تلاميذ ابن رشد ألفت فيما بين سنة 567 هـ وسنة 579 هـ.

وخلال هذه الفترة كان ابن رشد ينتقل بين قرطبة وإشبيلية ومراكش بتكليف من الخليفة يوسف بن عبد المومن في الغالب.

فمن ذلك أن هذا الخليفة خرج إلى بلاد السوس سنة 578 هـ وعرج على تشمل لزيارة قبر المهدي وقبر عبد المومن أبيه وأمر وفود الأندلس أن يسيروا من مراكش إلى زيارتهما، قال ابن صاحب الصلاة : «وكنت في وفد اشبيلية فزرت القبرين المكرمين بتمثل مع أبي بكر ابن زهر وأبي الوليد ابن رشد». وقد أشارت بعض المصادر إلى أن أبا الوليد كان حينئذ من أطباء الخليفة في مراكش.

وفي سنة 579 هـ قام الخليفة بتعيينات جديدة في الأندلس استعدادا لحركته إلى الأندلس - وهي الحركة التي توفي خلالها - وكان من التعيينات التي ذكرها ابن عذاري تولية السيد أبي يحيى على قرطبة برغبة أبي الوليد ابن رشد، وقد ذكر ابن الأبار تولية أبي الوليد ابن رشد القضاء في قرطبة ولكنه لم يذكر تاريخها قال : «وولي قضاء قرطبة بعد أبي محمد بن مغيث فحمدت

سيرته» ولما رجعت إلى ترجمة هذا الفقيه عند ابن الأبار أيضا وجدته يقول: «ولي قضاء الجماعة بقرطبة بلده ثمان عشرة سنة». ويذكر أنه توفي سنة 567هـ وذكر ابن عبد الملك عرضا أنه كان في سنة 563 هـ قاضيا بقرطبة وهذا يقتضي أن ابن رشد ولي قضاء قرطبة مرة أخرى سابقة على هذه التي كانت في سنة 579 هـ. ولقد ظل أبو الوليد قاضيا بقرطبة منذ السنة المذكورة إلى سنة 593 هـ سنة محنته وهي موضوع هذا الحديث، وإنما مهدت بهذا التقديم لأدلل على أن حياة ابن رشد يمكن أن تفصل وتوثق بالتواريخ المضبوطة من حياته إلى مماته بشرط التتبع التام لكتبه وكتب التراجم والأخبار.

أما محنة ابن رشد فإنها أبرز حدث في حياته، ولهذا سجلتها الحوليات التاريخية وفصل القول فيها مؤرخو ذلك العصر، وأولهم أبو الحجاج يوسف ابن غَمَر الإشبيلي وعبد الواحد المراكشي وابن عبد الملك المراكشي وابن عذاري وابن أبي أصيبعة وغيرهم، وقد ذكروا لهذه المحنة أسبابا متعددة، فعبد الواحد المراكشي ذهب إلى أن أكبر أسبابها عبارة وردت في شرح «كتاب الحيوان» وهي قوله عند الحديث على الزرافة: «وقد رأيتها عند ملك البربر»، ومع ما قد يبدو من سوء أدب في هذا التعبير فإنه شيء عادي في الواقع. فكلمة البربر لم تكن ذات حساسية خاصة أو معنى قدحي، بدليل أن الشاعر المغربي ابن حبوس يكرّرها في ذمّ ابن عطية لما نكب فيقول:

أندلسيّ ليس من بربر	يختلس المُلك من البربر
لا تُسلم البربر ما شئدت	بالمُلك القيسي من مفخر

وقد وجدنا ابن رشد يستعمل عبارة بلاد البربر في عدد من كتبه بل إنه يصرح بما صرح به غيره من الأندلسيين من كراهيتهم للبربر ففي «تلخيص الخطابة»

عند الكلام على الفرق بين الغضب والعداوة يقول : «إن الغضب إنما يكون على الأشخاص مثل زيد وعمر أو أقوام محصورين بالعدد، وأما البغضة والعداوة فإنها تكون للجنس فإننا نبغض البربر ويغضوننا». وثمة أدبيات متعددة من هذا المعنى ذكرت في بعض دراساتي، وأما الاعتذار المنسوب إلى ابن رشد أو إلى صديقه أبي عبد الله الأصولي بأن عبارة البربر مُصَحَّفة عن «ملك البرين» فإنما هو في نظرنا توجيه أدبي وتلفيق لفظي اختلقه بعضهم، ومثل هذا قول من قال : إن السبب هو ما ورد في بعض تلاخيص ابن رشد حاكيا كلام أحد الفلاسفة وهو «أن الزهرة كان أحد الآلهة». فهذا الكلام الذي كان أساس صك الاتهام وأوقف بسببه ابن رشد في مجلس المنصور : وقُرِّر ثم لعن وطرد إنما كان كما هو واضح على سبيل الحكاية وحاكي الكفر ليس بكافر كما يقال. وقد أورد السببين المذكورين عبد الواحد المراكشي واعتبر الأول سببا خفيا وعدّ الثاني سببا جليا وانفرد ابن عبد الملك المراكشي بإيراد نصين طويلين يتعلقان بمحنة ابن رشد : أحدهما هو خبر المحنة كما ورد في تاريخ أبي الحجاج يوسف ابن غمر، وهذا المؤرخ يرجع سبب المحنة إلى وحشة قديمة بين أهل قرطبة وابن رشد جرت بها المحاسدة والمنافسة وطول المجاورة، وقد دفعهم هذا إلى التقاط أشياء من مصنفاته تأولوا خروجها فيها عن سنن الشريعة وإيثاره لحكم الطبيعة وجمعوها في أوراق وحملوها إلى الخليفة المنصور بمراكش سنة 590 هـ، ولكنه لم يلتفت إلى هذه السعاية إذ كان منشغلا بالاستعداد للغزوة التي عرفت فيما بعد بغزوة الأرك، فلما انتهت الغزوة وحصل فيها النصر المعروف مر الخليفة بقرطبة وأقام فيها مدة جدد خصوم ابن رشد سعائتهم به، وكانت الحماسة الدينية الشعبية على أشدها غبّ الانتصار في الأرك، فقرئ بمجلس الخليفة الكلام المرفوع إليه وأوّل أشنع تأويل وخُرَجَ أسوأ مخرج، فلم يمكن للمنصور عند إجماع الملاء إلا المدافعة

عن شريعة الإسلام، فصدر أمره بجمع الناس في المسجد الجامع بقرطبة، وقد تكلم القاضي أبو عبد الله محمد بن مروان فأحسن الكلام ودافع عن ابن رشد وأصحابه في الجملة ولكن خطيب الجامع أبا علي حسن بن حجاج خطب في الناس وشهر بابن رشد وأصحابه وقال إنهم مرقوا من الدين وخالفوا عقائد المومنين، ثم صدر بعد ذلك عن المنصور كتاب بالمعنى المذكور إلى مراکش وغيرها. وقد أورد المقصود منه ابن عبد الملك وهذا هو النص الثاني من النصين اللذين انفرد بهما ابن عبد الملك.

ذلكم هو مضمن خبر المحنة كما ساقه مؤرخ دولة المنصور، ونقله عند ابن عبد الملك، ويفهم من ثناياه أن هذا المؤرخ الإشبيلي كان متعاطفا مع ابن رشد ومتأثراً لما حل به، فهو يقول في أعدائه : «والأعداء - لا كانوا - لا يسأمون من الانتظار ويرقبون أوقات الضرار» ويقول : «فادلو بتلك اللقيات... الماحية لأبي الوليد كثيرا من الحسنات»، ويقول في ابن رشد وصاحبه ابن ابراهيم الأصولي : «ليس في زمانهما من هو بكماالهما ولا من نسج على منوالهما». ونجد عكس هذا تماما في الكتاب الذي حرره كاتب المنصور أبو عبد الله محمد ابن عياش، فهو ينضح بالعداء والبغض لابن رشد وأصحابه ومثله في ذلك خطبة لقاضي إشبيلية أبي حفص ابن عمر وأشعار لابن جبير صاحب الرحلة المعروفة.

والواقع أن هذه الحملة على ابن رشد لا تخلو من الأغراض ولا تبعد عن الأهواء، ولعلها ما كانت لتقع لولا بعض الظروف، فمن المعروف أن ابن رشد لخص كتب أرسطو بأمر من الخليفة يوسف بن عبد المومن، وكان هؤلاء الذين تصدوا لابن رشد على علم بها، فلماذا سكتوا عنها طوال عشرين سنة تقريبا ؟ ثم ماذا كان موقفهم بعد أن تراجع المنصور «ونزع عن ذلك كله وجنح إلى

تعلم الفلسفة وأرسل يستدعي أبا الوليد من الأندلس إلى مراکش للاحسان إليه والعفو عنه».

إن المنافسات والخصومات بين الأعلام في ذلك العصر كانت من أسباب محنة ابن رشد، فقد كان هؤلاء يكد بعضهم لبعض، فأبو بكر ابن زهر كبير أطباء المنصور كان يشتكي من أبي بكر ابن الجد وإذايته له وسعايته به عند السلطان، وابن زهر المذكور كان - فيما يقال - سبب نكبة ابن زرقون وغيره من فقهاء الفروع، وابن يوجان كان يعادي ابن زهر ويقال أنه احتال في سمّه، وكان بين ابن زهر هذا وابن رشد منافسة واضحة، وقد جرت بينهما مناظرة في مجلس المنصور حول المفاضلة بين قرطبة وإشبيلية فذهب ابن زهر إلى تفضيل بلده إشبيلية» فقال ابن رشد لابن زهر : ما أدري ما تقول، غير أنه إذا مات عالم بإشبيلية فأريد بيع كتبه حملت إلى قرطبة حتى تباع فيها وإن مات مطرب بقرطبة فأريد بيع آلاته حملت إلى إشبيلية». ولا نعرف كيف كانت معاملة ابن زهر لابن رشد خلال محنته، وكل ما نعرفه أنه كان المفوض من الخليفة المنصور بجمع كتب الفلسفة من عند الكتبيين وغيرهم، وبين أبو مروان الباجي راوي الخبر سبب تكليف الخليفة إياه بهذا العمل قائلا :

«وأراد الخليفة أنه إن كان عند ابن زهر شيء من كتب المنطق والحكمة لم يظهر، ولا يقال عنه إنه يشتغل بها ولا يناله مكروه بسببها» ومعنى هذا الكلام أن الخليفة قصد بهذا التستر على طبيبه وتخليصه من تهمة الاشتغال بالفلسفة، ومع ذلك رفع بعضهم محضرا بأن ابن زهر دائم الاشتغال بهذا الفن والنظر فيه وأن عنده في داره شيئا كثيرا من كتبه، وجمع فيه (أي المحضر) شهادة عدد من الشهود وبعث به إلى المنصور، لكن الخليفة في هذه المرة أمر بالقبض على

صاحب المحضر وإيداعه السجن وقال : «إنني لم أول ابن زهر في هذا إلاّ حتى لا ينسبه أحد إلى شيء منه ولا يقال عنه، ووالله لو أن جميع أهل الأندلس وقفوا قدامي وشهدوا على ابن زهر بما في هذا المحضر لم أقبل قولهم، لما أعرفه في ابن زهر من متانة دينه وعقله». فهل نفهم من هذا أن المنصور قبل المحاضر التي رفعت بابن رشد لخفة دينه وعقله ؟ لا نظن ذلك، ولكن حالة ابن رشد تختلف عن حالة ابن زهر، فابن رشد كان يتجاهر بالاشتغال بالفلسفة ولم يكن يخافت بها كابن زهر.

هذا من جهة، ومن جهة ثانية فقد كان في نفس المنصور على ابن رشد شيء ما قد يكون راجعا إلى حظوة الفيلسوف عند الخليفة السابق، وقد يكون عدم تحفظه في مخاطبته إذ كان خلال مذاكرته يقول له : تسمع يا أخي، وقد يكون ما قيل من تعبيره عنه بملك البربر، وقيل إن السبب يعود إلى أن ابن رشد كان صديقا خصوصيا لأبي يحيى أخي المنصور ووالي قرطبة، وقد كان ابن رشد هو الذي طلب من الخليفة يوسف بن عبد المومن أن يعين ولده أبا يحيى على قرطبة وأن يكون معه قاضيا، وكان هذا التعيين في سنة 579 هـ كما تقدم، ولما توفي الخليفة يوسف كان أبو يحيى ممن بايع المنصور على مريض وظل يطمح إلى الملك، ولما مرض المنصور في سنة 587 هـ عقد البيعة لابنه الناصر وعين أخاه أبا يحيى واليا على إشبيلية فشرع هذا في دعوة الناس إلى مبايعته طمعا في وفاة أخيه، لكن المنصور شفي من مرضه فخاب تدبير أبي يحيى وقضى عليه. أما تأثير هذه الحادثة على ابن رشد - إذا كان - فلم يظهر إلا في سنة 590 هـ عندما تجمع حساد أبي الوليد وجمعوا ما جمعوا من تهمة وكتبوا بها محاضر وحملوها إلى الخليفة في مراكش، ولكنه لم يلتفت إليها لانشغاله بالاستعداد للمعركة التي عرفت فيما بعد بالأرك. ويروي القفطي أن المنصور

لما وصل إلى قرطبة «متوجها إلى غزو ألفونسو» في عام 591 هـ استدعى ابن رشد واحترمه كثيرا وقربه إليه تقريبا جاوز الحد، وكان أعداء أبي الوليد يظنون أنه استدعاه ليعاقبه، بل إنهم أشاعوا وقتل أن الخليفة أمر بقتله. ولكننا لا نفهم تقريب المنصور له وعدم اصطحابه معه في هذه الغزوة، فقد روى ابن الطيلسان تلميذ ابن رشد، أنه كان يحض الناس بالمسجد الجامع في قرطبة على الجهاد في سبيل الله، ويورد ما جاء في فضله من الكتاب والسنة، قال «وخرجنا معه يوم ورود الخبر بهزيمة الروم على حصن الأركه صحبة علامات الطاغية إذفونش فلما اجتمعنا مع الواصلين به (أي بالخبر) وشاهدنا عندهم علامات العداة منكوسة سجد القاضي شكرا وسجد جميعنا عند سجوده شكرا لله تعالى».

ومهما يكن من أمر فإن المنصور استقر مدة بإشبيلية بعد غزوة الأرك في أواخر سنة 591 هـ وظل يغزو منها البلدان الشمالية كطليبة وطيطة ومجريط، وبعد عودته من غزو هذه الجهات انتقل من إشبيلية إلى قرطبة - حيث كان أبو الوليد ما يزال قاضيا فيها - وذلك في سنة 593 هـ فأقام بها مدة وكان غرضه كما يروي ابن عذارى أن «يختم الجهاد بالحضور بجامع قرطبة لختم كتاب الله ليلة سبع وعشرين لرمضان».

وخلال مقامه هذا بقرطبة تجددت الحملة على ابن رشد وبلغت ذروتها، وكانت ظروف الجهاد وما بعد الجهاد مساعدة، فحصل خصوم ابن رشد هذه المرة على مرادهم، ولم يمكن المنصور عند اتفاق الطلبة إلا المدافعة عن شريعة الإسلام، وهكذا كانت محنة ابن رشد، وهي محنة لم تخصه وحده وإنما عمت أصحابه وتلاميذه، وأشهرهم أبو عبد الله محمد بن إبراهيم المعروف بالأصولي وأبو جعفر أحمد بن جرج الذهبي. وعندما ينظر الباحث في أمر هذه المحنة

يجد أنها كانت تمثيلية من بعض الوجوه، وكأنما اضطر إليها المنصور لإرضاء العامة مؤقتاً، وصحيح أنه صدر منشور في التشهير بأهل الفلسفة، ونفي ابن رشد من قرطبة إلى اليسانة ونفي الأصولي إلى أغمات ولجأ ابن جرج إلى صاحبه السيد أبي الحسن والي غرناطة. ولكن أعداء ابن رشد كانوا يريدون أكثر من هذا النفي الشكلي، وكانوا يطالبون برأسه، أما الخليفة فقد «آثر فضيلة الإبقاء، وأغمد السيف التماس جميل الجزاء».

ولعل مما يدل على أن المسألة كانت ضرورة عابرة هذا النص الذي ساقه ابن سعيد في ترجمة الفيلسوف ابن جرج، قال : «وكان ممن طلب عند محنة أبي الوليد ابن رشد في مدة المنصور من أهل الفلسفة فلم يوجد فبلغه أنه في خدمة أبي الحسن علي بن أبي حفص بن عبد المومن بغرناطة فكتب له في أن يجمع لهم جمعا ويوقف بينهم حتى يلعنوه، فلما وصله الكتاب وقف عليه أبا جعفر في خلوة، فقال أبو جعفر : (ألا لعنة الله على الظالمين) فضحك السيد، وقال : عجلت بالمكافأة يا أبا جعفر، وبدأت بما استحيينا أن نبدأك به، وبالله لقد يشق علي مقابلتك بما أنفذ به الأمر، لكن ليس من ذلك بد، وقد رأيت أن يكون على خلوة، فجمع خواصه ولعنوه بمكانه، فجعل يقول : ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ وتلطف السيد في أمره والجواب عن مسأله».

ولعل تراجع المنصور هو أكبر دليل على أن المحنة كانت أمراً ظرفياً، إذ أنه بعد وصوله إلى مراکش «نزع عن ذلك كله وجنح إلى تعلم الفلسفة وأرسل يستدعي أبا الوليد من الأندلس إلى مراکش للإحسان إليه والعفو عنه»، وفعل الشيء نفسه مع ابن جرج، فقد «بلغ بعد ذلك الغاية القصوى بالحضرة حتى

قدّم على طلبة الحضر فصار من أخص الجلساء وأرفعهم منزلة عند المنصور ثم عند الناصر». وأما أبو عبد الله الأصولي فقد أعيد إلى منصبه قاضيا ببجاية بالرغم من سلاطة اللسان التي عرف بها قبل المحنة وبعدها، فقد كان يقول لما رجع إلى القضاء ببجاية : «والله ما تقلدتها رغبة فيها ولا تغييطا بها ولكن تسجيلا على مقلدها إياي بقبيح التناقض الذي لا يصدر عمن له مسكة عقل في تولية القضاء والفصل في الأحكام الشرعية بين الناس من صحت عنده زندقته واشتغاله بعلوم الأوائل».

ويبدو مما تقدم أن الدارسين - ولا سيما المحدثين - قد بالغوا في الكلام على هذه المحنة، ولم يتبينوا طبيعتها وحسبوها من قليل ما وقع ببعض رجال العلم والفكر في أوروبا خلال القرون الوسطى، في حين أن محنة ابن رشد اقتضت تقريرا على محاولة إثارة الرأي العام ضده، من بعض خصومه من الفقهاء وقد نقل أحد معاصريه عنه أنه قال : «أعظم ما طرأ علي في النكبة أنني دخلت أنا وولدي عبد الله مسجدا بقرطبة وقد حانت صلاة العصر فنار لنا بعض سفلة العامة فأخرجونا منه». وحق لابن رشد أن يتأثر بمثل هذا وهو الذي سخر مكانته وقصر جاهه على مصالح قرطبة ومنافع سائر بلاد الأندلس، لكن عامة قرطبة كانوا كما وصفهم ابن سعيد «أكثر الناس فضولا وأشدّهم تشغييا ويضرب بهم المثل ما بين أهل الأندلس في القيام على الملوك والتشجيع على الولاية. وقد اشتكى منهم السيد أبو يحيى أخو المنصور وصديق ابن رشد «قيل له لما انفصل عن ولاية قرطبة : كيف وجدت أهل قرطبة، فقال : مثل الجمل ! إن خففت عنه الحمل صاح وإن أثقلته صاح، ما ندري أين رضاهم فنقصده، ولا أين سخطهم فنتجنبه، وما سلط الله عليهم حجاج الفتنة حتى كان عامتها شرا من عامة العراق، وإن العزل عنها لما قاسيته من أهلها عندي ولاية وإنني إن كلفت العود إليها لَقَائِلٌ : لا يلدغ المومن

من جحر مرتين». ولم تكن خاصة قرطبة أحسن حالا من عامتها، فقد صورهم ابن أبي الخصال في مقامته له أسوأ تصوير.

نخلص من هذا كله إلى أن عناصر المحاسدة والمنافسة والمجاورة كانت من أسباب محنة ابن رشد وقد بدأ المؤرخ ابن غمر حديثه عنها بقوله : «وأما أبو الوليد ابن رشد فكان قد نشأ بينه وبين أهل قرطبة قديما وحشة جرتها أسباب المحاسدة والمنافسة وطول المجاورة».

أما المحاسدة فمثل ابن رشد يكون محسدا لما وهبه الله من عقل وعلم وجاه وأما المنافسة فلأن قرطبة كانت فيها أسر تتوارث العلم والجاه وكان بينها تنافس شديد، وأما طول المجاورة فلعل المقصود به ملل أهل قرطبة من طول ولايته قضاء الجماعة في قرطبة وهي التي وليها قبله أبوه وجده. ومن الأسر القرطبية التي كانت تتطلع إلى أن تحل محل أسرة ابن رشد أسرة الأشعرين، قال ابن عبد الملك : «وممن جاهره بالمنازدة والمهاجرة القاضي أبو عامر يحيى ابن أبي الحسين بن ربيع ونافره جملة، وعلى ذلك كان ابنه : القاضي أبو القاسم وأبو الحسين» وأبو عامر المذكور كان دون الأربعين عند محنة ابن رشد قرأ على والده القاضي المحدث أبي الحسين ابن ربيع وعلى ابن بشكوال ودرس الأصول وعلم الكلام على القاضي أبي عبد الله الرعيني الملقب بركن الدين، ويبدو أن تطلعه إلى الشهرة حفزه على الردّ على أبي الوليد الذي كان أكبر منه سنا وعلما. فقد ردّ على كتاب «مناهج الأدلة في عقائد الملة» بكتاب سماه : «تحقيق الأدلة في عقائد الملة، ودفع الشبه المضلة، والأقوال المضمحلة، بالحكمة البالغة والحجة الدامغة»، كما رد عليه بكتب أخرى ذكرها أبو الحسن الرعيني في برنامجه، وقد جنى هذا الفقيه المتكلم القرطبي ثمرة سعيه

ووصل إلى قضاء الجماعة بقرطبة قبل سقوطها سنة 633 هـ فكان آخر قاض بها، ويبدو أن أبا عامر الأشعري ورث عداوة ابن رشد، عن والده أبي الحسين عبد الرحمن بن ربيع الأشعري، وهذا كان قرنا في السن لأبي الوليد وشاركه في عدد من شيوخه وكان «معتنيا بصناعة الحديث» فقط وغاية ما أدركه أنه ولي القضاء باستجة ولعلها كانت إلى نظر قاضي الجماعة بقرطبة، ويبدو أن شعوره بفراقه أسرته وطموحه إلى تولي الخطة في بلده ومنافسته لقرنه دفعته إلى أن يكون من المناوئين لابن رشد، ولعلّ توجهه إلى مراکش سنة 585 هـ كان لهذا الغرض، وفي هذه السنة كانت واقعة السيد أبي يحيى كما تقدم، وقد مات أبو الحسين هذا وهو راجع من مراکش بموضع يقال له الجيوب. وثمة فقيه آخر دفعه الحسد والطموح إلى التشكيك في فقه أبي الوليد، وهو أبو الحسين محمد ابن زرقون، فقد زعم أن القاضي أبا الوليد ابن رشد استعار منه كتابا مضمنا أسباب الخلاف الواقع بين أئمة الأمصار من وضع بعض فقهاء خراسان فلم يردّه إليه وزاد فيه شيئا من كلام الإمامين أبي عمر بن عبد البر وأبي محمد بن حزم ونسبه إلى نفسه في الكتاب المسمى «بداية المجتهد ونهاية المقتصد» وهذا الاتهام الباطل الذي لم يروه إلا ابن عبد الملك لم يحفل به أحد من معاصري ابن رشد ومن جاء بعدهم. فقد ظل الكتاب يروى ويقرأ في الأندلس والمغرب ونوه به أهل العلم في زمنه وبعد زمنه ومنهم ابن الأبار الذي يقول : «أعطى فيه أسباب الخلاف وعلل ووجه فأفاد وأمتع به ولا يعلم في فنه أنفع منه ولا أحسن مساقاً». ثم إن النقد الداخلي والخارجي أثبت أن أسلوب ابن رشد في الكتاب واضح وضوح الشمس، ولعل سبب الاتهام المذكور يرجع أيضا إلى أن هذا الكتاب ألف في الوقت الذي منعت فيه كتب الفروع من التداول وامتنح المخالفون لأمر المنع ومنهم ابن زرقون المذكور.

ولعل ابن دحية كان يدافع عن شيخه أبي الوليد عندما ذم أبا الحسين هذا، قال في آخر حديثه عن ابن زرقون الأب ما يلي : «وكان له ولد يكنى أبا الحسين، وكان سخنة عين» وعبر عن تشفيه فيه عند سجنه وحرق مكتبته، ودافع عن ابن رشد كذلك تلميذه أبو بحر صفوان بن إدريس التجيبي، فقد كتب بعض أهل إشبيلية ينتقد على القاضي أبي الوليد بعض أحكامه، فرد عليه هذا الأديب الذي كان من المعجبين بفقهاء ابن رشد وفكره وفلسفته، ومما جاء في هذا الرد قوله : «أما إصفاق ذلك الفريق وإجماعه، فحسبك من شر سماعه، ليث شعري ماذا على الحق من قوم أبدوا عنادا، وأوروا في تلهب الشمس زنادا، تعساً لهم هلاً التزموا الاقتصاد، وعلموا أن العنقاء تكبر أن تصاد، وتركوا الأخذ في أسلوب التعديل، ودروا أن النهار لا يحتاج إلى الدليل، ألقاضي أبي الوليد يعرضون ؟ وعلى أحكامه الشرعية يعترضون ؟ وهل ذلك فيما اقتضى حقيقة النظر، إلا كما تعاطى الفرزدق مساجلة الأخضر». ولهذا التلميذ الأديب مقامة وأشعار في مدح شيخه أبي الوليد وأولاده حققتها وحللتها، وقد طبعت في أعمال الندوة الكويتية حول ابن رشد الفقيه التي أشرت إليها في أول هذا الحديث.

ومن خصوم ابن رشد الذين كان لهم - فيما ذكر ابن الأبار - أثر قوي في محنته فقيه مغربي يدعى عبد الرحمن بن زكرياء الرجراجي، قال ابن الأبار في ترجمته : «دخل الأندلس وسكن قرطبة، وولي قضاء استجة من كورها، وكان شيخاً صالحاً متحققاً بعلم الكلام متعسفاً شديداً في أحكامه ونوظر عليه بقرطبة، وجرى بينه وبين القاضي أبي الوليد بن رشد ما جرّ نكبته ونكبة أصحابه» ولا نعرف كيف استطاع هذا الفقيه المتكلم الطارئ على قرطبة أن يكون سبباً في نكبة ابن رشد وأصحابه، وأغلب الظن أنه كان مع الأشعريين وغيرهم من

البلديين، ونلاحظ أنه كان ولي القضاء في استجة وهي البلدة نفسها التي كان ولي القضاء فيها أبو الحسن الأشعري.

ويبدو أن هذا الفقيه الرجراجي خلف الفقيه القرطبي الأشعري في القضاء على البلدة المذكورة لأن هذا توفي سنة 585 كما تقدم أما الرجراجي فقد تأخرت وفاته. ومما يلاحظ أن هؤلاء الذين انتقدوا ابن رشد وسعوا في محتته كانوا من فقهاء الفروع المالكية أو المشتغلين بعلم الكلام، ومن المعروف أن ابن رشد كان يستخفّ بهؤلاء وأولئك فقد انتقد المتكلمين عموماً والأشاعرة منهم خصوصاً وذلك في كتبه : «الكشف عن مناهج الأدلة»، و«فصل المقال»، و«تهافت التهافت»، وليس هذا محل الكلام في هذا الموضوع، وأما فقهاء الفروع فقد سخر منهم في كتابه «بداية المجتهد» فمن ذلك قوله : «وبهذه الرتبة (يعني رتبة الاجتهاد) يسمى الفقيه فقيها لا بحفظ مسائل الفقه ولو بلغت في العدد أقصى ما يمكن أن يحفظه إنسان، كما نجد متفقهة زماننا يظنون أن الفقيه هو الذي حفظ مسائل أكثر، وهؤلاء عرض لهم شبيه ما يعرض لمن ظن أن الخفاف هو الذي عنده خفاف كثيرة لا الذي يقدر على عملها، وهو يبين أن الذي عنده خفاف كثيرة سيأتيه إنسان بقدم ولا يجد في خفافه ما يصلح لقدمه فيلجأ إلى صانع الخفاف ضرورة، وهو الذي يصنع لكل قدم خفاً يوافقه، فهذا هو مثال أكثر المتفقهة في هذا الوقت». لقد انتهى ابن رشد من آخر باب من أبواب كتابه «بداية المجتهد» سنة 584 هـ وفي هذا التاريخ كان المنصور قد أمر بمنع كتب الفروع ودعا إلى نبذ التقليد وأمر القضاة أن «تكون أحكامهم بما يؤدي إليه اجتهادهم من استنباطهم القضايا من الكتاب والحديث والإجماع والقياس» ولهذا نرى أن كتاب «بداية المجتهد» قد يكون ألف في ظل هذا التوجه الرسمي ليكون بديلاً لكتب الفروع التي منع استعمالها وتداولها وأحرق

عدد منها في الحواضر الأندلسية والمغربية. ولا يذكر ابن رشد أنه ألف «البداية» بتوجيه من الخليفة المنصور ولكن صنيع الكتاب يوحي بذلك، وفيه عبارات تدل على ذلك أيضا فهو يقول : «وقصدنا إنما هو ذكر المسائل التي تجري مجرى الأمهات» ويقول إن غرضه «أنما هو الكلام في المسائل التي تتعلق بالمنطوق به في الشرع» ويقول : «وقصدنا في هذا الكتاب إنما هو ذكر المسائل المسموعة أو ما له تعلق قريب بالمسموع».

ثم إن منهج الكتاب في جملته يستجيب لما أمر به المنصور من الاجتهاد في الأحكام واستنباط القضايا من الأصول، وممن نحا هذا المنحى أيضا بتكليف من المنصور أبو الحسن علي ابن القطان، وذلك في تأليفه الذي سمّاه : «الإقناع، في مسائل الإجماع»، وقد ختمه بنهاية تحدث فيها عن رأي المنصور في نبذ الفروع والأخذ بأصول هذه الملة التي هي ظاهر الكتاب وصحيح السنة وإجماع أولي الأمر والنهي، ومما جاء في خاتمة ابن القطان هذه قوله متحدثا عن المنصور : «ثم لما رأى أمر رضي الله عنه بنظم سلوكه مما أورده الثقات، وحوته الأمهات، فعلم رضي الله عنه وفهم، وسدد وأرشد وأرى السبيل القويم، ونهج الصراط المستقيم، فيما يجمع، وكيف يجمع، وشرف بذلك عبد أنعمهم، الناشئ في حرمهم، فجدّ العبد في البحث والطلب والضراعة إلى الله والرغب في إمداده بالعون، وبالحفظ فيما يحاوله والصون، على ما نفذ به الأمر الحتم، والإذن الجزم، فأكمل حسب الإمكان، ورفع إليه في ذلك الأوان، على السنن المعروف والنهج المألوف».

ومن هنا نفهم أن هذا الكتاب - ككتاب «بداية المجتهد» - قصد به الاستغناء عن كتب الفروع والالتجاء إلى الأصول، ويبدو من الموازنة بين

الكتابين أن كتاب ابن رشد أدق منهجاً وأوسع نفساً وأرفع مستوى ولذلك وقع الإقبال عليه، أما كتاب ابن القطان فلا تعرف منه الآن إلا نسخة خطية فريدة.

إن أمر المنصور بامتحان فقهاء الفروع وأن لا يتولى القضاء إلا المحدثون وأن تؤلف كتب تنحو منحى الاجتهاد كان له تأثير سلبي على سير القضاء، يقول بعض شهود تلك الحقبة : «لقد كان الذين استقضوا من المحدثين عند الناس في حالة تقصير في قضائهم، وكانت أحكامهم سخنة عين وظهر ذلك عند العامة والخاصة إذ لا اطلاع لهم على جزئيات المسائل إطلاع أهل الفقه والفروع حتى كان منهم ممن له دين ربما يباطن بعض الفروعيين ويسأله عن مشكلات المسائل ويتخذة معينا في قضاياها». ونحسب أن هذا كله وما نشأ عنه من حرمان فقهاء الفروع من سبيل كسبهم ومصدر عيشهم كان من العوامل المؤثرة في محنة ابن رشد، وقد ذكرنا حتى الآن عددا منها، وقد عدّ منها أخيرا بعض الدارسين ما ورد في ترجمته لـ «جمهورية أفلاطون» من تعقيبات تتعلق بنظام الحكم في الأندلس على عهده، وقد يشمّ من بعضها انتقاد لحكم الموحدين.

وهكذا نرى أن أسباب محنة ابن رشد متعددة، فبعضها اجتماعي يرجع إلى التنافس بين الأسر والتحاسد بين الأفراد وبعضها الآخر ديني يتعلق باختلاف المذهبي والعقدي وبعضها الأخير سياسي، والواقع أن أبا الوليد كان ضحية عصر المنصور وسياسته المتقلبة فقد امتحن فقهاء الفروع ثم عفا عنهم، وامتحن الفلاسفة ورجع إليهم وامتحن الصوفية ثم قيل إنه في آخر أيامه ترك ما كان فيه وتجرد وساح في الأرض.

وأختم هذا الحديث بوقفة قصيرة عند نقطة أخيرة تتصل بموقف معاصري ابن رشد من محنته، فقد انقسم الناس يومئذ إلى ثلاث فرق، ففريق جاهره

بالمهاجرة ومن هؤلاء الأشعريون القرطبيون وبعض فقهاء الفروع وبعض المشتغلين بعلم الكلام، وقد سبق لي أن سميت بعضهم، ومن هذا الفريق بعض تلاميذ أبي الوليد كابن خروف القرطبي الذي ردّ على شيخه في مسائل كلامية، ومنهم أبو محمد عبد الكبير الذي أحسن إليه ابن رشد كثيرا فقابل إحسانه بالإساءة وقد حكى عنه حكاية طويلة أولها خير وآخرها شر، وخلاصتها أن ابن رشد أنكر حسبما رواه وجود قوم عاد.

ومنهم أيضا القاضي أبو محمد عبد الله ابن حوط الله، فقد كان أخذ عن أبي الوليد ثم ترك الرواية عنه، ويقول ابن الزبير إنه رأى في مرويات المذكور بَشَرَ اسم ابن رشد كلما وقع له إسناد عنه ولعل ابن جبير صاحب الرحلة المعروفة هو أكثر معاصري ابن رشد تعريضا به وهجاء له وتشفيا فيه.

أما الفريق الثاني وهو الذي تعاطف مع ابن رشد في محنته ووقف إلى جانبه، فمنهم أبو القاسم محمد بن أحمد التجيبي المرسى، فقد درس على ابن رشد ولازمه مدة بقرطبة واستقضاه ابن رشد بجهات قرطبة ولم يزل أبو الوليد ينهض به حتى ولي القضاء في الجزيرة الخضراء وشاطبة ثم عزل عن القضاء عند محنة شيخه وتبع تلاميذه الذين تمسكوا به، ومنهم أبو بحر صفوان بن إدريس التجيبي الذي سبقت الإشارة إليه وهو ابن أخت أبي القاسم التجيبي، وقد أشرت فيما سبق إلى دفاعه عن شيخه ومدحه إياه شعرا ونثرا.

ومنهم أبو الحسن سهل بن مالك، ويبدو وفاؤه لشيخه أبي الوليد في رثائه له نثرا وشعراً وتعزية أولاده، ومما جاء في مرثيته قوله مخاطبا أبناء أبي الوليد :

وما كان ظني قبل فقد أبيكم بأن مُصاباً مثل هذا أطيعه
ولم أدر من أشقى الثلاثة بعده أبنائه أم دهره أم صديقه

وهو يصف شيخه في نثر تعزيتة الطويلة بأنه «عرف الضارّ والشافى، وتعذّرت صفات كماله على الحرف النافى» ثم يقول نادبا ومتفجعا : «فمن لبث الوصل ورعي الوسائل، وإلى من يُلجأ في مشكلات المسائل، ومن المجيب إذا لم يكن المسؤول بأعلم من السائل».

ومن الذين أخذوا عن ابن رشد وحفظوا له طيب الذكر أبو الخطاب عمر بن دحية الكلبي وقد روى عنه في كتابه «المطرب» وقال فيه : «شيخنا العالم».

ومن تلاميذه الذين ذكروه ومدحوه أبو الحجاج يوسف بن طملوس الشقري فقد وصفه في شرح أرجوزة ابن سينا بأنه «رأس الحكماء، وفاضل العلماء» ولعل القاسم بن الطيلسان القرطبي وهو من صغار تلاميذ ابن رشد كان ممن حافظوا على احترام الأستاذ، ونعتمد في هذا على ما روي عنه في حق شيخه والتعريف بأولاده.

ويمكن أن نعد من هذا الفريق أيضا عبد الرحمن بن علي الجزري وعبد الرحمن بن أحمد بن القصير الغرناطي فقد ذكر في ترجمتهما أنهما يرويان «بداية المجتهد» عن أبي الوليد.

وثمة فريق ثالث من تلاميذ ابن رشد لا نعرف كيف كان موقفهم وهم : أبو بكر محمد ابن جهور الأزدي المرسى، ذكر ابن الأبار أنه «رحل إلى قرطبة فصحب بها أبا الوليد بن رشد وناظر عليه» وأبو الربيع سليمان ابن سالم البلسني،

وأبو القاسم عبد الرحيم ابن الفرس الغرناطي، وأبو القاسم عبد الرحيم بن عيسى ابن الملجوم الفاسي، وأبو عامر نذير بن وهب بن نذير البلنسي، وأبو الحسن علي بن محمد الطائي القرطبي، وهذا كان له اختصاص بأبي الوليد وكان كاتبه.

إننا إذا استثنينا بعض ما قاله خصومه الذين كانت لهم مصلحة في محنته فإن معظم ما كتب عنه بعد ذلك يمدحه بما هو أهله، وتعتبر ترجمة ابن الأبار آية في إنصاف أبي الوليد والإعجاب بشخصه وعمله، فمن ذلك قوله فيه : «ولم ينشأ بالأندلس مثله كمالاته وفضله، وكان على شرفه أشد الناس تواضعا وخفضهم جناحا».

أما ابن الزبير فقد أشار إلى بعض خصوم أبي الوليد ثم قال : «ومن الناس من تعامى عن حاله، وتأول مرتكبه في انتحاله، والله أعلم بحاله».

كما أن ترجمة ابن عبد الملك له التي كتبت بعد قرن تقريبا من وفاة ابن رشد استوفت ذكر جميع تأليفه وفي ذلك دليل واضح على تداولها وانتشارها بعد المحنة التي قلنا إنها كانت عابرة وطارئة، وقد كان لأولاد ابن رشد وأصحابه أكبر الأثر في الحفاظ على آثاره وأعماله، الشاهدة على فضله وكماله.

